هبلغ وهو الاكول وهجرع فيهما عند هبلع لان الاول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل وحجة الجماعة ان العرب تقول في اسم عن هذا الهجرع من هذا اي الطول وكذلك تقول في هلقامة وهو الاسد والضخم الطويل ايضا وتجوز ان يكون زايدة في سلهب وهو الطويل لان السلاهب ايضا الطويل يقال فرس سلهب وسلب اي طويل وتجوز ان يكون من باب سبطر وسبط ثلثيه التضعيف ان يزاد ها السكت مع حروف الزيادة كما تقدم واللام في الاشارة المشتهر اي من حروف الزيادة اللام والقياس يقتضي ان لا تزاد لبعدها من حروف المد وانما كانت اقل الحروف ولم تطرد زيادتها الا في الاشارة نحو ذلك وتلك وهنالك ولا لدوما سواها فبابه السماع وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل وفي الاجهر وهو المنتبا عند العجز جهضل وفي الهيق وهو الظليم هيقل وفي الفيشة وهي الكمرة فيشلة وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن ابي الحسن ان لام عبدل اصل وهو مركب من عبد الله كما قالوا عبشمي وبعيره قولهم في زيد زيدل على انه قال في الاوسط اللام تزاد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان نعم البلدي يحتمل ان يكون من باب تركيبه وسبطر ثلثيه ان

الاول حتوام لا اشارة ان لا تذكر مع احرف الزيادة لما قلنا في ها السكت من انها كلمة براسها الشراني ذكر في النظم من احرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه فيلها وبعدها او الموضعه ونحو اكي متلسر وهو الكسكسه وبلزم من جعل الفايل في بعض شيوخ كشكسة نحو اكر مكثير والغرض من الاتيان بها كسرة الكاف فحكمها حكم ها السكت في الاستفعال ولا نطرد زيادتها في غير ذلك بل في لفظ كسير فدموسي بمعنى فدم وا سطاع يستطيع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله عند سيبويه الطاع يطيع وزيدت السين عوضا من حركة عين الفعل من اطاع اطوع والعرو النافعه اما السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وهو مثل به في زيادة الفا اذا ادار ونحوها استفعال وكانه اكتفى بذكر اللام ولعزايه الكافية في ذكر زيادة التاء مع السين فيرنها في استفعال وفروعها يستغنى ذا استكمال وامتنع زيادة

بلا فيرنت

فيرنبت اي هتو وفيه هتي من كنزوه الحروف العشر خاليا عما فيه زيادته بهواطل ان لم تترجح على زيادته تحظك الا بل اذا قاذت مزايل الغطاء وسقوه النون في الفعل بحج على زيادتها في اعنظاهم انما خلت من قيد الزيادة وهي كونها اخرا بعد الف مسبوق باكثر من اصلين او وافقة كما هو في عصفوكما سبق بيانه وقد تقدمت امثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع والله اعلم

فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما افرده لاختصاصه باحكام وقد اشار الى تعريف همزة الوصل بقوله للوصل همز سابق لا يثبت الا اذا ابتدي به كاستثبتوا اي همز الوصل اي كل همز يثبت في الابتدا وتسقط في الدرج وما يثبت فيهما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوايد ان همزة الوصل وصف همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل ان يكون اصلها الالف الا ترى الى ثبوتها الفا في نحو الرجل في الاستفهام لما لم يضطر الى تحريكه الثانية ان همزة الوصل لا تكون الا سابقة لانه انما جي بها وصلة الى الابتدا بالساكن اذ الا يبتدا به متعذر الثالثة انها لا تختص بفعل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف اخذ له من اطلاقه والمثال لا يخصص الرابعة امتناع اثباتها في الدرج الا الضرورة كقوله

الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل. واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل فقيل انها تسقط في الوصل وقيل لاتساعا وقيل لانها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ثم اشار الى مواضعها مبتدا بالفعل لانه الاصل في استحقاقها لما سيذكر فقال وهو لفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة اما امرها نحو انجلى سواها نحو انطلق واستخرج والامر والمصدر منه اي من الماضي المحتوي على اكثر من اربعة نحو انجلي انجلا وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا وكذا امر الثلاثي اي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كاخشى وامض وانفذا فان تحرك ثاني مضارعه لم يحتج الى همزة الوصل

Copyright © King Saud University